



دولة ليبيا  
مجلس النواب الليبي  
ديوان مجلس النواب

مداخلة حول دور البرلمانات في مكافحة تغير المناخ

أصحاب السعادة

أعضاء جمعية الأمناء العامين في البرلمانات الوطنية

السيدات والسادة الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في مستهل مداخلتني أن أعرب لكم عن شكري على إتاحة الفرصة لعرض مداخلتني التي تتضمن موضوعاً محورياً ومهماً ويشكل تهديداً مباشراً للبشرية في استمرار الحياة . إن تغير المناخ أصبح أكثر القضايا العالمية أهمية وإلحاحاً تجاوز الحدود واصبح يواجه البشرية جمعاء ويزداد عمقاً يوماً بعد يوم أكثر من أي وقت مضى وعليه فإنه ينبغي أن تكون العدالة المناخية والإنصاف بين الأجيال محورياً لتحقيق جميع اهدافنا وطموحاتنا الوطنية .

وادرکاً منا بأن القضايا البيئية لها آثار على جميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ومسألة مكافحة التغير المناخي تتطلب قدراً كبيراً من التخطيط على المدى الطويل للوصول إلى المعلومات والبيانات التي تحتاج إليها البرلمانات نظراً لتأثيرها على البيئة المعيشية وصحة الإنسان والازدهار وتوافر المياه والأمن الغذائي والهجرة والنمو الحضري والفئات الفقيرة والمهمشة.

لهذا فإن الأمر يتطلب وضع التدابير والآليات المناسبة وتشكيل أطر للسياسات التي تعزز دور البرلمانات للمساهمة في مكافحة تغير المناخ .

عليه فإننا نرى أن مهمة البرلمانات في مكافحة تغير المناخ تكمن في تنفيذ أدوارها التشريعية والرقابية والتمثيلية والميزانيات وتبدأ من مواجهة التحديات التي تؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بصفة عامة لوجود علاقة وثيقة بينها .

وفي ذلك يمكن أن تسهم البرلمانات في مكافحة تغير المناخ من خلال ما يأتي :-

- أن تكون البرلمانات جزءاً أساسياً من عملية وضع الاستراتيجيات منذ البداية وليس في مراحل تبني التشريعات الداعمة لمكافحة تغير المناخ .

- متابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وقرارات الدورات السابقة ونتائج لمؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقية والالتزامات والتعهدات الناتجة عن ذلك .

- دعم العمليات التشريعية المتعلقة بالمناخ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أبعادها وبشكل فعال ومؤيدة لأكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً .

- تحميل الحكومات المسؤولية تجاه التزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية حول التغير المناخي من خلال استحداث آليات لضمان الرقابة والمساءلة الفعالة.

- تعزيز دور البرلمانات بصورة خاصة تجاه اقتراح ومراجعة وتعديل ومراقبة التنفيذ الفعال للتشريعات المناخية. (2-4)

- **انخراط البرلمانات في الجهود المبذولة لتعبئة التمويل المناخي اللازم وتوسيع نطاقها لضمان تخصيص التمويل الكافي في الميزانيات الوطنية وإنفاذه بشكل فعال لتعزيز العمل تجاه الآثار المترتبة على التغير المناخي للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
- **تمكين اللجان البرلمانية من المساهمة في إعداد الدراسات ومراجعة السياسات التشريعية المناخية وتقديم الرأي لضمان عمليات صنع القرارات المتكاملة .**
- **يمكن للبرلمانات تعزيز الاستجابة التشريعية على المستوى الوطني ومواءمتها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالعمل المناخي.**
- **تفعيل الدور التمثيلي للبرلمانيين عن طريق إشراك دوائهم الانتخابية في المناقشات والمشاورات على أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية واستعراض الخطط الوطنية ذات العلاقة وتحديد الثغرات ومواطن الضعف وتأثيرها على الصعيدين الوطني والدولي .**
- **العمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأكاديمية والمؤسسات الإقليمية والدولية لمواجهة جرائم نقل النفايات التي أثرت على المناخ من خلال وضع القواعد القانونية والآليات الدولية حيال إجبار الدول على احترام البيئة وحياة الإنسان.**
- **قيام البرلمانات بمهمة الضغط السياسي عن طريق تقييم الأثر المناخي لجميع التشريعات لزيادة الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة .**

- وجود تعاون برلماني قوي لإيجاد حلول دولية تضمن أن تكون جميع الدول قادرة على مواجهة التحديات التي لا مفر منها .
- يمكن للبرلمانات أن تقوم بدورها بوضع السياسات التي تسمح بالتكيف والتخفيف للصدومود في وجه التغير المناخي بإيجاد رؤية تمويلية لبيئية سليمة تشجع على الحد من مخاطر التلوث البيئي .
- تحقيق الدور الرقابي والمساءلة فيما يتعلق بتنفيذ القوانين والخطط الوطنية ذات الصلة والاتفاقيات الإقليمية والدولية .
- عند إقرار الميزانيات والمصادقة عليها الأخذ في الحسبان الجوانب المختلفة للقطاعات والمؤسسات وهاكل الدولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 عامة والهدف المتعلق بتغير المناخ خاصة .
- في الختام وحرصا من مجلس النواب الليبي على مكافحة تغير المناخ شكل لجنة تختص بالإشراف على دعم اتفاقية الأمم المتحدة الطارئة للتغيير المناخي وقيادة الجهود والمبادرات المحلية للتخفيف منه والتكيف معه ومراجعة وابدأ الرأي المؤسسي في برامج ومشاريعه والتعاون والتنسيق مع الجهود والمبادرات المحلية والإقليمية والعالمية القائمة وضمان مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة .

أشكركم على حسن الاستماع راجياً لاجتماعنا كل التوفيق والنجاح

عبدالله المصري الفضيل

رئيس ديوان مجلس النواب الليبي